

تريندز: التجارة الحرة أساس التكامل الاقتصادي»







«أبوظبي:» الخليج

ضمن الفعاليات المتزامنة مع المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، نظم مركز «تريندز» للبحوث والاستشارات ندوة نقاشية علمية بعنوان «التجارة الحرة وتحديات التكامل الاقتصادي الإقليمي» في مركز أبوظبي الوطني للمعارض.

شارك في الندوة كل من سيمون بيني رئيس قطاع الشرق الأوسط، «جيمكوب كابتال»، والدكتور جيمس موانجي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة «إيكويتي جروب هولدينجز بي إل سي»، واللورد إدوارد أودني ليستر الرئيس المشارك البريطاني لمجلس الأعمال الإماراتي البريطاني، ومستشار أول لبنك «إتش إس بي سي»، وستيفن سكايت المستشار العلمي بقطاع «تريندز جلوبال»، والباحثين موزة المرزوقي مديرة قسم الدراسات الاقتصادية، ومريم الجنبلي.

وقال الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية رئيس المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية: «يحتل موضوع «التجارة الحرة وتحديات التكامل الاقتصادي» مكانة رئيسية ضمن القضايا التي تتم مناقشتها في المؤتمر الوزاري الثالث عشر هذا الأسبوع. ويهدف هذا الحدث العالمي المهم الذي تحتضنه العاصمة الإماراتية أبوظبي إلى توسيع فوائد التجارة لتشمل جميع الدول التي تسعى إلى تحقيقها، لذلك فإن فهم العوائق التي تحول دون مشاركة العديد من الدول الأقل نمواً أو بعض الشركات من القطاع الخاص بشكل كامل في التجارة العالمية يشكل عنصراً أساسياً في عملية صنع السياسات. ومع استمرار العالم في مواجهة اضطرابات سلاسل التوريد ومتطلبات التكنولوجيا الجديدة، فمن الضروري الجمع بين الآراء المستنيرة ورؤى الخبراء لاقتراح الحلول وتوفير مسارات جديدة «لأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص».

وأكد المتحدثون أن التجارة الحرة تمثل أساساً للتكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزيز النمو الاقتصادي والتعاون بين

وقالوا إن هناك العديد من التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الإقليمي، مثل تقلبات أسعار الصرف، ونقص التمويل، والحواجز الفنية في وجه التجارة، وأوصى الخبراء الأربعة بضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة الحرة، إضافة إلى تطوير استراتيجيات لإدارة مخاطر أسعار الصرف، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، مشددين في هذا الصدد على أهمية دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإزالة الحواجز الفنية في وجه التجارة.

محمد العلي

وكانت أعمال الندوة قد بدأت بكلمة ترحيبية للدكتور محمد العلي، الرئيس التنفيذي لمركز تريندز للبحوث والاستشارات، أكد فيها أهمية هذه الندوة، مشيراً إلى أنها تمثل ثمرة جديدة من ثمرات الاهتمام البحثي لمركز تريندز بموضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتأتي ضمن أهدافه البحثية لتحليل فرص ومقومات هذا التكامل الإقليمي ورصد تحدياته وسبل التغلب عليها.

عقب ذلك بدأت أعمال الندوة التي قدمت لها الباحثة مريم الجنيبي واستهلّت بكلمة لمديرة الندوة الباحثة موزة المرزوقي، حيث حددت محاورها وهي أسعار الصرف، والقدرة التنافسية للصادرات، واستكشاف مدى توفر التمويل.. دروس مستفادة من إفريقيا، ودور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي، والتحديات الرئيسية والحلول الممكنة لتفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص في السياق الإقليمي.

ستيفن سكاليت

وقال ستيفن سكاليت، مستشار قطاع تريندز غلوبال، في مداخلة حول أسعار الصرف والمنافسة في مجال الصادرات إن الاستقرار المالي أولوية في ظل عدم الاستقرار العالمي. وأضاف أن السياسة النقدية الوطنية يجب أن تركز على استقرار النظام المالي والاقتصاد.

سايمون بيني

وحذر سكاليت الشركات من الاقتراض الكبير بالعملات الأجنبية بسبب تأثير التقلبات السعرية على ميزانياتها، ونصح بالاعتماد على العملة المحلية.

بدوره تطرّق سايمون بيني، رئيس مجموعة سي إم جي في الشرق الأوسط بشركة جيمكوب كابييتال والمفوض التجاري السابق لحكومة المملكة المتحدة في الشرق الأوسط، إلى الاستثمار في الأسواق الناشئة، وتحديداً الأسواق الإفريقية. وقال إنه على الرغم من الخطوات العملية في اتفاقيات التجارة الحرة فإنها تعتبر نوعاً صعباً جداً من الاتفاقيات مع اعتبارات سياسية عميقة.

جيمس موانغي

وأكد الدكتور جيمس موانغي أن المشاركة المالية تعتبر أمراً أساسياً من أجل إحداث تحول في إفريقيا، وذلك من خلال إتاحة وصول الأفراد إلى الأدوات المالية وتمكينهم من المشاركة في الاقتصاد وتعزيز التجارة والتكامل والنمو الشامل.

وبين أنه بينما توجد تحديات من قبيل ضيق سبل الوصول والتعليم والبنى التحتية، تكمن الحلول في اعتماد نهج متعدد الركائز، مشيراً إلى أن ذلك يشمل تثقيف الناس بشأن الأدوات المالية، وبناء نظم مأمونة وشفافة، والجمع بين سبل الوصول والتثقيف وتخفيف المخاطر.

وتطرق اللورد إدوارد أودني ليستر إلى دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وأشار إلى تأسيس مجلس التجارة الإماراتي البريطاني منذ سنوات بهدف تذليل العقبات التجارية وتوطيد العلاقات الثنائية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.